

قرار دوائر مجتمعة عدد 14728 مؤرخ في 25 نوفمبر 2021

صدر برئاسة السيد منصف الكشو.

المادة: إجراءات مدنية.

المراجع: الفصول 145-146-147-148 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية.

المفاتيح: طلب أصلي-طلب جديد-مفعول انتقالي-محكمة الدرجة الأولى-محكمة الاستئناف.

المبدأ:

-يعدّ طلبا جديدا الذي لم يعرض على محكمة الدرجة الأولى ويثار لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية وهو ما لا يجيزه الفصل 148 من م م م ت أما أن يحافظ الطاعن على نفس الطلب الذي عرضه أمام محكمة الدرجة الأولى ولا يطلب من محكمة الطعن سوى إعادة احتساب الغرم على ضوء المعطى الجديد في التقرير لا يعدّ طلبا جديدا وإنما هو امتداد للطلب الأصلي لا يخالف الفصلين 147 و 148 من م م م ت.

طالما أن العجز النهائي لم يتبين في قضية الحال إلا بالطور الاستئنافي فقد كان وقتيا لدى الطور الابتدائي وهو ما لم يسمح للمتضرر بالمطالبة به وقتها، لكن تحدد هذا الضرر نهائيا لدى الطور الاستئنافي بإعادة العرض على الفحص الطبي وبموجب المفعول الانتقالي الاستئناف. وهو ما خولته صراحة أحكام الفصل 147 المذكور، ذلك أن المطالبة لم تتأسس على وقائع جديدة ولا هي طلبات جديدة وأن الطلب الأصلي بقيا على حالته (التعويض عن ضرر نتج عن حادث مرور) وفق ما تقتضيه أحكام الفصل 148 من م م م ت).

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم من طرف الأستاذ *** بتاريخ

2014/03/03 والمسجل تحت عدد 14728 مصحوبا بما يفيد خلاص المعاليم

القانونية.

في حق: شركة ***** في شخص ممثلها القانوني.

ضدّ : ***.

طعنا في القرار الجناحي عدد 680 الصادر عن محكمة الاستئناف بمدنين بتاريخ 2014/12/25، والقاضي نصه نهائيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي مع إتمام نصه وذلك بإلزام المتهم بأن يؤدي للقائم بالحق الشخصي الغرامات التالية:

1- ستة آلاف وثمانمائة وخمسة وثلاثون دينارا ومليمات 853 (6.835,853د) لقاء الضرر البدني.

2- ألف ومائتين واثنين وأربعين دينارا ومليمات 883 (1.242,883د) لقاء الضرر المعنوي والجمالي

3- ثلاثمائة وعشرة دينارين ومليمات 720 (310,720د) لقاء الضرر المهني.

4- ألف وخمسمائة وسبعين دينارا ومليمات 491 (1.570,491د) لقاء التعويض عن خسارة الدخل خلال مدة العجز المؤقت عن العمل.

5- مائة وثلاث وستون دينارا (163,000د) مصاريف علاج.

6- تسعة وخمسون دينارا ومليمات 280 (59,280د) لقاء معالوم استدعاء شركة التأمين.

7- ثلاثمائة دينار (300د) لقاء أتعاب التقاضي وأجرة المحاماة عن هذا الطور وإحلال شركة **** في شخص ممثلها القانوني محل المتهم في الأداء وحمل المصاريف القانونية عليها.

وبعد الاطلاع على مستندات الطعن بالتعقيب المبلغة للمعقب ضده بتاريخ 2014/06/16 بواسطة عدل التنفيذ السيد *** حسب رقمه عدد 36194 والمقدمة بتاريخ 2014/06/23.

وبعد الاطلاع على قرار الدائرة التاسعة بتاريخ 2016/03/02 بإحالة القضية على السيد الرئيس الأول للنظر في إمكانية إحالتها على الدوائر المجتمعة للبت في المسألة موضوع الخلاف على معنى أحكام الفصل 191 من م م م ت.

وبعد الاطلاع على قرار السيد الرئيس الأول لمحكمة التعقيب المؤرخ في 2019/09/23 المتضمن دعوة الدوائر المجتمعة للنظر في المسألة القانونية محل الاختلاف وعرض القضية على السيد وكيل الدولة العام لدى هذه المحكمة لتقديم ما لديه من ملاحظات.

وبعد الاطلاع على ملاحظات الادعاء العام لدى هذه المحكمة والاستماع لشرحها بالجلسة والرامية إلى طلب قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا والنقض والإحالة.

من حيث الشكل:

حيث استوفى مطلب التعقيب جميع صيغه القانونية ما يتجبه معه قبوله شكلا.

من حيث الأصل: في الوقائع والإجراءات:

حيث يستفاد من أوراق القضية أنه بتاريخ 2010/06/16 بينما كان المتهم *** يقود سيارته وعمد إلى التوقف بالجهة اليمنى تم مواصلة

السير وتزامن ذلك مع قدوم الدراجي *** ** فصل الاصطدام بينهما ما أدى إلى إصابته بأضرار بدنية.

وحيث باستكمال الأبحاث أحالت النيابة العمومية المتهم على المجلس الجناعي بالمحكمة الابتدائية بتطاوين لمقاضاته من أجل الجرح على وجه الخطأ إثر حادث مرور طبق أحكام الفصل 89 من قانون الطرقات.

وحيث أصدرت المحكمة الابتدائية بتطاوين حكمها عدد 1121 بتاريخ 2011/02/03 والقاضي ابتدائيا معتبرا حضوريا بتخطية المتهم بمائة وخمسين ديناراً (150,000د) من أجل ما نسب إليه وحمل المصاريف القانونية للدعوى الجزائية عليه وقبول الدعوى المدنية شكلا وفي الأصل باعتبار المتهم المحكوم عليه متحملا كامل مسؤولية الحادث وإلزامه على ذلك الأساس بأن يؤدي للقائم بالحق الشخصي المبالغ التالية:

أولا: ألفان ومائتان وسبعون ديناراً ومليمات 606 لقاء مصاريف العلاج والاختبار الطبي (2270,606د).

ثانيا: خمسمائة وستة دنانير ومليمات 610 لقاء خسارة الدخل خلال مدة العجز المؤقت عن العمل (506,610د).

ثالثا: ستة وعشرون ديناراً ومليمات 640 لقاء معلوم رقيم الاستدعاء لشركة التأمين.

رابعا: مائة وخمسون ديناراً (150,000د) لقاء أتعاب تقاضي وأجرة محاماة.

مع إحلال شركة *** في شخص ممثلها القانوني محله في الأداء وحمل المصاريف القانونية عليها والإذن بالنفاد العاجل بخصوص مبلغ التعويض

عن مصاريف العلاج والاختبار الطبي وخسارة الدخل مدة العجز المؤقت عن العمل.

وحيث تم الطعن في الحكم المذكور بالاستئناف من طرف القائم بالحق الشخصي، فأصدرت محكمة الاستئناف بمدنين حكماً عدد 387 بتاريخ 2012/05/10 والقاضي نهائياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائية مع إتمام نصه وذلك بإلزام المتهم بأن يؤدي للقائم بالحق الشخصي الغرامات التالية:

- 1- ستة آلاف وثمانمائة وخمسة وثلاثون ديناراً ومليماًت 853 (6.835,853د) لقاء ضرره البدني.
- 2- ألف ومائتين واثنين وأربعين ديناراً ومليماًت 883 (1242,883د) لقاء الضرر المعنوي والجمالي.
- 3- ثلاثمائة وعشرون ديناراً ومليماًت 720 (310,720د) لقاء ضرره المهني.
- 4- ألف وخمسمائة وسبعين ديناراً ومليماًت 491 (1.570,491د) لقاء التعويض عن خسارة الدخل خلال مدة العجز المؤقت عن العمل.
- 5- مائة وثلاثة وستون ديناراً (163,000د) مصاريف علاج.
- 6- تسعة وخمسون ديناراً ومليماًت 280 (59,280د) لقاء معلوم استدعاء شركة التأمين.

7- ثلاثمائة ديناراً (300د) أتعاب تقاضي عن هذا الطور وإحلال شركة
*** في شخص ممثلها القانوني محل المتهم في الأداء وحمل المصاريف
القانونية عليها.

وحيث تم الطعن في الحكم المذكور بالتعقيب من طرف شركة ***
*** في شخص ممثلها القانوني بواسطة نائبها الأستاذ *** ناعياً عليه خرق
أحكام الفصلين 8 من م ج و 147 من م م ت وكذلك المطعن المتعلق
بالتعويض عن خسارة الدخل أثناء فترة العجز عن العمل وعن الضرر المهني
وكذلك خرق أحكام الفصل 127 من م ت، وخرق أحكام الفصل 129 من
القانون عدد 86 لسنة 2005 علاوة على ضعف التعليل وهضم حقوق الدفاع.

وحيث قضت محكمة التعقيب ضمن قرارها عدد 4677 بتاريخ
2013/02/28 بالنقض والإحالة استناداً إلى خرق القانون وفق أحكام الفصل
147 من م م ت الذي لا يسوغ التوسع في الدعوى التي حكم فيها ابتدائياً وذلك
بإضافة طلبات جديدة لدى الاستئناف والتي من شأنها تغيير أصل الدعوى
والزيادة فيها إلا إذا كان هذا التوسع والزيادة فيها من قبل الاستئنافات التي
أشار إليها الفصل المذكور وترتيباً على ذلك فإن طلب المستأنف الرامي إلى
طلب الحكم بالغرامات المتعلقة بالضرر البدني والمعنوي والجمالي والمهني
بناءً على إعادة العرض على الاختبار الطبي الذي خضع له المتضرر لدى
الطور الثاني يعد طلباً جديداً قدم لأول مرة أمام الاستئناف ويعتبر بالتالي زيادة
في الدعوى المحكوم فيها ابتدائياً باعتبار أن الطلبات الأخيرة في الدعوى
الأصلية بعد تحريرها كانت تتعلق بخسارة الدخل خلال مدة العجز المؤقت عن
العمل ومصاريف العلاج والاختبار الطبي والمصاريف الأخرى دون بقية
الأضرار وهو الأمر الذي حجّره الفصل 147 من م م ت بما يجعل محكمة
الحكم المنتقد ولما قضت لفائدة الدعوى في الطور الاستئنافي قد خالفت أحكام
الفصل المذكور، إذ في تقديم الطلبات الجديدة التي لم يسبق عرضها على حكام
الدرجة الأولى خرق لمبدأ التقاضي على درجتين.

وحيث وبإعادة نشر القضية مجددا قضت محكمة الإحالة بالحكم
المضمن نصه بالطالع مبينة أنه وأثناء نشر القضية الابتدائية عدد 1121 تم
عرض المتضرر على الاختبار الطبي الذي توصل إلى إصابته بعجز بدني
مؤقت وحدد البرء يوم 2011/03/25 وقد حلّ أجل البرء أثناء نشر القضية
الاستئنافية عدد 387 فأصدرت محكمة الاستئناف حكما تحضيريا في عرض
المتضرر على الاختبار الطبي وتم تحديد نسبة السقوط النهائي التي لحقته
بـ20% ولا يعتبر تحرير الطلبات استنادا إلى نسبة العجز النهائي من قبيل
تقديم طلبات جديدة لدى محكمة الدرجة الثانية إذ أن ذلك لا يعتبر من قبيل
التوسع في الطلبات ناشئة عن نفس الواقعة وهو حادث المرور ولم يقع تغيير
في اصل الدعوى إذ لا يمكن للمتضرر يوم قيامه لدى محكمة أول درجة أن
يعرف مسبقا تاريخ برئه النهائي إذ أن مناط طلباته لدى محكمة البداية هو
عرضه على الفحص الطبي لتمكينه من تحرير طلباته.

وحيث تم الطعن في الحكم المذكور مجددا بالتعقيب من طرف شركة
*** في شخص ممثلها القانوني بواسطة نائبها الأستاذ***.

مستندات تعقيب الأستاذ***:

أولا: في إساءة القرار المخدوش فيه تطبيق القانون:

قولا أن محكمة القرار المنتقد خرقت أحكام الفصول 147 من م م م ت
والفصل 8 فقرة أخيرة من م إ ج والفصول 129 و131 و134 من مجلة
التأمين، ذلك من المسلم به أن القاضي الجزائري الذي ينتصب للنظر في الدعوى
المدنية والفصل فيها يقيد بإجراءاتها التي عليه تطبيقها وبالأخص منها الأساسية
لأنها تخضع لتلك القواعد عملا بما نص عليه الفصل 8 من م إ ج كل ذلك في
إطار تكريس مبدأ المواجهة في الدعوى المدنية وما يترتب عنها من احترام
لحقوق الدفاع لكلا الطرفين ومنها بالأساس حق التقاضي على درجتين، ومبدأ

التساوي عند المواجهة بين الطرفين في الدعوى المدنية يمنع على المدعي تقديم طلبات جديدة لأول مرة لدى الاستئناف لما في ذلك من ضيم يلحق الطرف الثاني في الدعوى وهضم حقوق الدفاع لأنه يجب عنه حق مناقشة جملة فروعها والردّ عليها من الطرفين، وأن الفقرة الأخيرة من الفصل 147 م م م نص على إمكانية تحرير الدعوى لدى الطور الاستئنافي في صورة تعلقها بغير ضرر وهذه الحالة لا تنطبق على وقائع قضية الحال لأن النص القانوني اشترط صراحة أن يحصل تفاقم في الضرر في الفترة الفاصلة بين الطورين والتفاقم المقصود إنما يتعلق بالضرر البدني الناتج عن السقوط النهائي ولا يتعلق بالضرر المؤقت الناتج عن سقوط وقتي لفترة زمنية محددة والمشرع أوضح بدقة وبعبارة صريحة وواضحة أن التفاقم لا يتعلق إلا بسقوط بدني نهائي فيما تضمنه الفصل 132 في فقرته الثانية من مجلة التأمين الذي أشار إلى تفاقم الضرر الناتج عن العجز الدائم وفي فقرته الأخيرة حددت انطلاق أجل التقادم بالتعويض عنه بداية من تحديد نسبة السقوط النهائي.

ثانياً: في ضعف التعليل:

قولاً وأنه وخلافاً لما ذهبت إليه محكمة القرار المنتقد فالدعوى تنشأ من الواقعة أي أن دعوى جبر الضرر تنشأ من واقعة حادث المرور وتعهد محكمة الدرجة الثانية بالواقعة بحكم المفعول الانتقالي للاستئناف لا يملك لها حق النظر في الدعوى المتمثل في جبر الضرر الناتج عن الواقعة أو في أحد فروعها إذا لم يقع طرحها لدى الطور الأول، ويجب على محكمة الطور الثاني حصر نظرها فيما وقع الطعن في شأنه بحكم المفعول الانتقالي للاستئناف وليس لها أن تقضي في أصل الدعوى بالتعويض عن جملة من الأضرار (بدني، معنوي وجمالي، مهني، خسارة الدخل، مصاريف العلاج) لم تكن محل مجادلة بين طرفي الدعوى في الطور الأول وهي مما طرحت على محكمة القرار المخدوش فيه لأول مرة، توصلاً لطلب النقض والإحالة.

المحكمة

1/ في صحة تعهد الدوائر المجتمعة:

وحيث اقتضى الفصل 191 من م م م ت أن "القرار الذي تصدره محكمة التعقيب بالنقض يرجع الطرفين للحالة التي كانا عليها قبل الحكم المنقوض في خصوص ما تسلط عليه النقض وإذا كان النقض مع الإحالة على محكمة أخرى وحكمت هذه المحكمة بما يخالف ذلك ووقع الطعن في هذا الحكم بنفس السبب الذي وقع من أجله أولاً فإن محكمة التعقيب متألفة من دوائرها المجتمعة تتولى النظر في خصوص المسألة القانونية الواقع مخالفتها من دائرة الإحالة".

وحيث أن محكمة الحكم المنتقد بوصفها محكمة إحالة قضت بما يخالف المستندات القانونية الواردة بالقرار التعقبى في مناسبتين فتم الطعن مجدداً في حكمها للأسباب نفسها وبذلك أضحي الخلاف واقعاً في مجال اختصاص الدوائر المجتمعة المؤهلة لحسمه في إطار الفصل 191 من م م م ت.

1/ في المسألة الخلفية:

حيث يتضح بالاطلاع على مختلف أطوار القضية أن الإشكال المطروح ينحصر أساساً في تفسير أحكام الفصل 147 من م م م ت ومناقشة مدى التوقع في الدعوى التي حكم فيها ابتدائياً وذلك بإضافة طلبات جديدة لدى الاستئناف ومدى اعتبار ذلك من شأنه تغيير أصل الدعوى والزيادة فيها، وهل يمكن اعتبار المطالبة بالتعويض لدى الطور الاستئنافي زيادة في الدعوى حتى وإن كانت تلك المطالبة تعد من الملحقات المتعلقة بالدعوى الأصلية والتي استحدثت بعد صدور الحكم الابتدائي.

وحيث تمسكت محكمة الاستئناف بموقفها المتمثل في أنه لا يعتبر تحرير الطلبات استناداً إلى نسبة العجز النهائي من قبيل تقديم طلبات جديدة لدى محكمة الدرجة الثانية إذ أن ذلك لا يعتبر من قبيل التوسع في الطلبات التي

حكم فيها ابتدائيا وإضافة طلبات جديدة ذلك أن الطلبات ناشئة عن نفس الواقعة وهو حادث المرور ولم يقع تغيير في أصل الدعوى.

وحيث أن محكمة التعقيب وفي قرارها عدد 4677 أوردت أن أحكام الفصل 147 من م م م ت لا تجيز التوسع في الدعوى التي حكم فيها ابتدائيا وذلك بإضافة طلبات جديدة لدى الاستئناف من شأنها تغيير أصل الدعوى والزيادة فيها إلا إذا كان هذا التوسع والزيادة فيها من قبيل الاستثناءات التي أشار إليها الفصل المذكور.

عن المطعين لتداخلهما وترابطهما واتحاد القول فيهما:

حيث ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه خرق القانون وضعف التعليل لما قبل النظر في طلبات جديدة تقدم لأول مرة لدى الاستئناف لما في ذلك من هضم لحقوق الدفاع وخرق مبدأ التساوي في المواجهة.

حيث نص الفصل 144 من م م م ت "أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك في خصوص ما تسلط عليه الاستئناف"، كما نص الفصل 145 من م م م ت أنه "لا يمكن لمحكمة الاستئناف أن تنظر إلا في خصوص ما وقع الاستئناف في شأنه".

وحيث لا جدال أن الاستئناف يعدّ وسيلة طعن عادية مسيطرة على الأحكام الصادرة ابتدائيا توصلا لإعادة نشر القضية محمدا أمام هيئة أعلى بجميع معطياتها الإجرائية والقانونية، وتتعهد تبعا لذلك محكمة الاستئناف بجميع عناصر القضية القانونية والواقعية ارتباطا بكل ما له علاقة بحكم البداية ومستندات الأطراف وطلباتهم وليس لها بالتالي النظر إلا في حدود المطاعن المثارة عدى ما تعلق بالنظام العام.

وحيث مما لا شك فيه أن أحكام الفصلين 144 و145 من م م م ت والتي جاءت لتنظيم الطعن بالاستئناف تهم النظام العام لتعلقها بالإجراءات

الأساسية التي يرتب القانون على عدم مراعاتها البطلان تفعيلاً لأحكام الفصل 14 من م م م م والذي ينص صراحة على أنه "يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو حصل بموجبه مساس بقواعد النظام العام أو أحكام الإجراءات الأساسية وعلى المحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها..."

حيث نص الفصل 147 من م م م م أن "الدعوى التي حكم فيها ابتدائياً لا يمكن الزيادة فيها ولا تغييرها لدى الاستئناف ولو رضي الخصم بذلك إلا إذا كانت الزيادة المطلوبة تتعلق بأداء أجر أو فوائض أو كراء أو بقايا أو نحوها من الملحقات المتعلقة بالدعوى الأصلية والتي استحققت بعد صدور الحكم أو بغرم ضرر تفاقم أمره بعد صدور الحكم أو بطلب الضمانات المستوجبة بعد الحكم".

وحيث أسس الفصل 147 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية لعدم التوسع في الدعوى التي حكم فيها ابتدائياً وذلك بإضافة طلبات جديدة لدى الطور الاستئنافي والتي نتج عنها تغييراً في أصل الدعوى والزيادة فيها إلا ما ورد حصراً من استثناءات وبالتالي لا يسوغ لمحكمة الاستئناف أن تنظر في مطلب لم يعرض على محكمة البداية ولا يجوز كذلك الزيادة في الدعوى التي حكم فيها ابتدائياً لدى الصور المحددة صلب الفصل 147 من م م م م المذكور.

حيث استقر فقه قضاء محكمة التعقيب بدوائرها المجتمعة على أن الزيادة أو التغيير لدى محكمة الدرجة الثانية في الدعوى المحكوم بها ابتدائياً غير جائز حسب الفصل 147 من م م م م إلا فيما كان موضوعه امتداداً للطلبات السابق تقديمها لدى الطور الابتدائي (القرار عدد 3859 المؤرخ في 2002/10/31 وعدد 13035/2014 مؤرخ في 11 جوان 2015).

وحيث قضت محكمة القرار المنتقد بتعويض المتضرر عن الضرر البدني وغيرها من التعويضات استنادا أنه وأثناء نشر القضية الابتدائية عدد 1121 تم عرض المتضرر على الاختبار الطبي الذي توصل إلى أنه أصيب بعجز جزئي مؤقت وحدد تاريخ البرء يوم 2011/03/25 وقد حل أجل البرء أثناء نشر القضية الاستئنافية عدد 387 فأصدرت محكمة الاستئناف حكما تحضيريا في عرض المتضرر مجددا على الاختبار الطبي وتم تحديد نسبة السقوط النهائي التي لحقته بعشرين بالمائة 20%، وعلى ضوءها حرر المعقب ضده طلباته وتدفع الطاعنة بأنها طلبات جديدة تخالف الفصل 147 من م م م ت ومنه يطرح التساؤل إن كان إعادة العرض على الفحص الطبي بناء على أن نسبة العجز كانت وقتية بالطور الابتدائي ومنه إعادة تحرير الطلبات المالية بناء على النتيجة الجديدة يعدّ خرقا للفصل 147 من م م م ت.

وحيث لا جدال أن طلب المتضرر التعويض له عن الضرر البدني التي لحقه وغيرها من التعويضات لا يعتبر من قبيل الطلبات الجديدة ولا يعتبر ذلك توسعا في الطلبات ضرورة أن الطلبات ناشئة عن نفس الواقعة. ومنه فإن طلب الزيادة في التعويض الذي يمكن أن يطرح على محكمة الاستئناف لأول مرة لا يعتبر طلبا جديدا ما دام هذا التعويض شأنه شأن الطلب الأصلي ومتولدا مباشرة عنه فلا يعد التغيير موجودا إلا إذا لم يكن للطلبات تواصل مع الطلبات بالطور الابتدائي كالكراء والفوائد أي أن هناك استمرارية كما هو في دعوى الحال باعتبار أن محكمة الاستئناف لا يمكنها مواصلة النظر على أساس العجز الوقتي حال أنها قد زالت وأصبحت نهائية.

وحيث يعد جديدا الطلب الذي لم يعرض على محكمة الدرجة الأولى ويثار لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية وهو ما لا يجيزه الفصل 148 من م م م ت أما أن يحافظ الطاعن على نفس الطلب الذي عرضه أمام محكمة الدرجة الأولى ولا يطلب من محكمة الطعن سوى إعادة احتساب الغرم على ضوء

المعطى الجديد في التقرير لا يعدّ طلبا جديدا وإنما هو امتداد للطلب الأصلي لا يخالف الفصلين 147 و148 من م م م ت.

وحيث ثبت من خلال مظروفات الملف أن المعقب ضده تعرض لحادث مرور ويحق له التعويض عما أصابه من ضرر أمام محكمة الأصل في كل فروع الضرر ليكون تعويضه كاملا، وي طرح التساؤل إن كان من الجائز طلب التعويض الكامل أمام محكمة الاستئناف عندما تكون نسبة العجز وقتية أمام محكمة البداية؟ فقد اعتبرتها محكمة الطعن جائزة طالما وأن لها ارتباط بالطلبات الأصلية على خلاف ما قضت به محكمة التعقيب في المرة الأولى على أساس أن يوجد التوسع في الطلبات لا يجيزها الفصل 147 من م م م ت وهو ما تدفع به الطاعنة بهذا الطور؟

وحيث ثبت أن العجز النهائي لم يتبين في قضية الحال إلا بالطور الاستئنافي فقد كان وقتيا لدى الطور الابتدائي وهو ما لم يسمح للمتضرر بالمطالبة به وقتها، لكن تحدد هذا الضرر نهائيا لدى الطور الاستئنافي بإعادة العرض على الفحص الطبي وبموجب المفعول الانتقالي الاستئناف.

وحيث أن ما تمسكت به المعقبة من كون المطالبة بالتعويض لدى الطور الاستئنافي تمثل زيادة في الدعوى يمنعها الفصل 147 من م م م ت غير وجيه ضرورة أن تلك المطالبة تعد من الملحقات المتعلقة بالدعوى الأصلية ولها أصل فيها بل هي امتداد لها وقد تحققت قيمتها النهائية بعد الحكم الابتدائي وهو ما خولته صراحة أحكام الفصل 147 المذكور، ذلك أن المطالبة لم تتأسس على وقائع جديدة ولا هي طلبات جديدة وأن الطلب الأصلي باقيا على حالته (التعويض عن ضرر نتج عن حادث مرور) وفق ما تقتضيه أحكام الفصل 148 من م م م ت).

وحيث تأسيسا على ما سلف بيانه فإن محكمة القرار المنتقد لما قضت على النحو الوارد بحكمها تكون أحسنت تطبيق القانون وعللت قضاءها تعليلا

مستساغا ومما له أصل ثابت بالملف، ويتجه التصريح بقبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه أصلا وحجز معلوم الخطية المؤمن.

ولهاته الأسباب

قررت المحكمة بدوائرها المجتمعة قبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه أصلا وحجز معلوم الخطية المؤمن.

• وصدر هذا القرار عن الدوائر المجتمعة بحجرة الشورى بتاريخ 24 فيفري 2022 برئاسة السيد المنصف كشو الرئيس الأول لمحكمة التعقيب وعضوية رؤساء الدوائر السادة:

نازك كادة، عبد السلام دميقي، لطيفة البغدادي، سارة العياري، مفيدة الشوالي، عبد المجيد بوريقية، سلوى النهدي، ماجدة بن غربية، منيرة النحالي، مفيدة الصولي، وسيلة التليلي، هاجر المحرز، حياة البصلي، آية بن ملوكة، المنجي شلغوم، رياض الإمام، رياض الموحلي، ليلي الجباري، لمياء الحمامي، زهرة السلامي، محمد كمال دويك، ليلي الذويبي، زكية الماجري، روضة القرافي، وجدي الهذيلي.

والمستشارين السادة:

يوسف رمضان، مكرم الخذيري، نجوى الغربي، رشيد الشيجاوي، لمياء الزرقوني، زهير حسني، نجلاء المصمودي، نادرة بن سالم، كمال بوكثير، عبد الكريم كمون، عبد الباسط الخالدي، فاخر بركات، نبيهة العوني، إسماعيل بن موسى، رجاء الجزيري، توفيق سويدي، وريدة الغربي، منيرة سحنون، شكري تاج، خديجة المزوغي، خموسي بوعيدي، بسمة الكحلة، حسن بوهددي، إيمان الشرفي، نجوى الشريف.

وبحضور نائب وكيل الدولة العام لدى محكمة التعقيب السيد شكري
التركي وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة كريمة الغزواني.

وحرر في تاريخه

CASSATION.TN